Annals of letters and languages حوليات الآداب واللغات
ISSN 2335-1969 E.ISSN 506X - 2602
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/312

مجلة علمية دولية محكمة . كلية الآداب واللغات . جامعة محمد بوضياف .المسيلة الجزائر

المجلد 09 عدد : 03–19 – أكتوبر 2021 صفحة من : 207 إلى .220

المجالات غير اللغوية في النحو العربي (أمثلة وشواهد)

Non-linguistic fields in Arabic grammar (Examples and evidences)

د. أحمد الشايب عرباوي
chaiba3@gmail.com. كلية الآداب واللغات – جامعة الوادي– الجزائر

معلومات المقال Article info

تاريخ الاستلام :2021/09/07.
تاريخ القبول :2021/10/17

الكلمات المفتاحية:

المجالات؛ العقيدة؛ كلام؛ اللغوية؛ أصول.

ملخص Abstract

اجتهد النحويون في وضع قواعد للغة العربية تحفظ ألسنة المستعملين لها من اللحن، وفي خضم ذلك اعتمدوا على علوم أخرى لمزيد من الدقة والتمحيص والتعليل.

تتناول الدراسة نماذج من المجالات غير اللغوية التي سلكها النحاة وهم يضعون للعربية قواعدها، هذه المجالات التي ظهرت في الاستعانة بعلم الكلام وعلم العقيدة الإسلامية، فكان تأثرهم بعلم الكلام في المباحث الأصولية، وكان تأثرهم بمسائل العقيدة الإسلامية في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية بوجه عام. تهدف الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة التي ربطت النحو العربي بهذه المجالات غير اللغوية، من أجل أن تكون نظرة الدارسين إليه أكثر دقة وموضوعية.

Key words (05)

fields; belief; theology; linguistic; fundamental.

Abstract

The study deals with examples of non-linguistic fields that the grammarians used while laying the rules for Arabic. These fields appeared in the use of theology and the science of Islamic belief, as they were influenced by theology in fundamentalist investigations and by Islamic belief, in the grammar directing of the Quranic verses in general.

The study aims to highlight the nature of the relationship that linked grammar in these non-linguistic fields, and therefore the researchers' view of Arabic grammar will be more accurate and objective.

المؤلف المرسل أحمد الشايب عرباوي

مقدمة:

جاء في تعريف النحو أنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[1].

هذا هو النحو، وهذا هو الهدف منه، لكن النحو العربي كأي علم من العلوم بدأ بسيطًا لصيقًا بمجاله، وهو استقراء ما نطقته العرب، ثم الانتقال بعد ذلك إلى التقعيد والتنظير، وعبر العصور تفرعت مسائل هذا العلم وتشعبت، فاحتاج علماؤه إلى علوم أخرى يشبعون بها نهمهم في البحث والتمحيص ويبررون بها ما يذهبون إليه من تأويلات وتعليلات، ولهذا لاحظ الدارسون ارتباط النحو العربي بعلوم أخرى كعلم العقيدة الإسلامية وعلم الكلام، والسؤال المطروح هنا: هل هذه العلوم جزء لا يتجزأ منه أم أنها ألصقت به لخصوصية في المنهج؟ هذا ما تحاول الدراسة أن تجيب عنه، وقد أشار كثير من الدارسين إلى هذه العلاقة، غير أنهم لم يوضحوا ما إذا كان ارتباط النحو العربي بهذه العلوم حتمي أو أنه مسلك اختياري سلكه بعض النحاة، لهذا يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة هذه العلاقة من خلال الأمثلة

والشواهد المنتقاة، وعلى هذا الأساس تصبح أحكام الدارسين للنحو العربي أحكامًا خالية من المبالغة أو التجني، ذات منحًى علمي دقيق وموضوعي.

العرض:

إن المتتبع لكثير من مسائل النحو المختلفة يلاحظ أن هناك علومًا أثرت تأثيرًا واضحًا في النحو العربي، فأخرجته من البحث اللغوي الصرف إلى غيره، من هذه العلوم: علوم الشريعة بأنواعها، من فقه وتفسير وعقيدة وغيرها، يضاف إلى ذلك علم الفلسفة وما ارتبط به من منطق وكلام، ولعل أوضحها أثرًا علم الكلام وعلم العقيدة الإسلامية، ويمكن القول بشكل مجمل أنّ أثر علم الكلام بدا واضحًا في المباحث الأصولية للنحو العربي، أمّا أثر العقيدة الإسلامية فتجلى في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية الكريمة. وهذه أمثلة مختارة من هذا وذاك:

1- أثر علم الكلام في أصول النحو:

يقوم النحو العربي على أصلين بارزين متفق عليهما هما: السماع والقياس، وفي كل منهما تأثُّرٌ بعلم الكلام، نلمس ذلك واضحًا بيّنًا في الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-1 السماع:

عناية النحويين بالسماع عن العرب كانت واضحة جدًّا، خصوصًا في البدايات، وهذا منهج علميٌّ ثابت لكل من أراد أن يدرس لغةً ما، لا بدّ له أن يسمع عن فصحائها ثم يضع على هذا الأساس القواعد والنظريات، ونذكّر هنا بما ورد أنّ الكسائي سأل الخليل: من أين لك هذا العلم؟ أجاب الخليل: " من بوادي الحجاز ونجد وتهامة"[2]. لكن الذي يعنينا من السماع ما له علاقة ببحثنا وهو أثر علم الكلام فيه.

من أبرز قضايا السماع والتي لِعِلْم الكلام فيها أثر، مسألة خبر الآحاد، ومدى الاعتداد به.وخبر الآحاد هو نقيض التواتر، وهما مصطلحان شاع استعمالهما عند علماء الحديث والأصول والكلام والنحو، ولعل علماء الحديث هم أول من أبدع هذين المصطلحين لسببين:

- علم الحديث من العلوم الأولى التي ظهرت في وقت مبكر في الثقافة الإسلامية.
- علم الحديث علم يقوم أساسًا على الرواية، فالرواية مبتدأه ومنتهاه.

يعرّف علماء الحديث "المتواتر" بقولهم: " المتواتر خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه"، ويعرفون الآحاد بقولهم: " هو خبرٌ لم ينته إلى حدِّ التواتر سواء كثرت روايته أو قلّت."[3] أما المجال التطبيقي للمتواتر والآحاد، فيكاد يجمع الفقهاء والمتكلمون والنحويون على أن المتواتر دليل قطعي من الأدلة[4]، أما الآحاد فمختلف فيه، فمنهم من يراه دليلاً ظنّيا لا يفيد العلم، وهذا ما ذهب إليه المتكلمون وبعض الفقهاء، ومن ثم فلا يستدل به على أمور الاعتقاد، ومنهم من يراه دليلاً كافيا للعلم والعمل إذا اجتمعت له قرائن.[5] يذهب أبو البركات الأنباري (577هـ) المذهب الأول متأثّرًا بما عليه الذين بحثوا في العقيدة الإسلامية من أهل الكلام، فيعرفه بقوله: " وأما الآحاد فما انفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذٌ به."[6] ثم يعلق على إفادة خبر الآحاد بقوله: " واختلفوا في إفادته، فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن، وزعم بعضهم أنه يفيد العلم، وليس بصحيح؛ لتطرق الاحتمال عليه، وزعم بعضهم أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن"[7].

يفهم من كلام الأنباري أنه مع رأي الأكثرين في أن خبر الآحاد يفيد الظن ولا يفيد العلم لكنه لا يرى مانعًا من أن يجاري زعم بعضهم في أنّ خبر الواحد يفيد العلم ضرورة إذا اجتمعت له قرائن قوّته، وهذا لسببين:

- إنّ جمهور علماء الشريعة يرون أنّ خبر الآحاد تثبت به العقائد إذا اجتمعت له قرائن.
- إنّ مرويات اللغة ليست كلها متواترة بل كثير منها آحاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1 القياس:

إنه الأصل الثاني من أصول النحو العربي، واعتماد النحاة عليه في استنباط الأحكام وصوغ القواعد لا يقل شأنًا عن السماع، بل إنّ النحو كله قياس. والقياس في النحو ذو أركان أربع: المقيس والمقيس عليه والعلة والحكم، والذي يعنينا من هذه الأركان ركن العلة لما له من صلة بالأثر الكلامي في النحو العربي. فالتعليل النحوي مدين للبيئة الفكرية التي عاشها النحويون خلال الأطوار المتعاقبة التي مرّ بها النحو العربي. ولهذا تلونت العلة النحوية بثلاثة ألوان، فكان منها العلّة اللغوية الصرفة التي لا صلة لها بأيّ علم من العلوم المعاصرة للنحو آنذاك، وكان منها العلة الفقهية التي سلك فيها المعللون مسلك الأصوليين من الفقهاء، وكان منها العلة الكلامية التي ينحو أصحابها منحًى عقليا صرفا، فهم يتفلسفون ويتمنطقون، ولا حدود لهم في ذلك[8]، إن هذا اللون الثالث من التعليل النحوي، أقصد العلة الكلامية، كثيرٌ جدًّا في مصنفات علماء السلف، وسنختار منه هذه النماذج، بحسب ما يسمح به المقام:

- العلة الواحدة لا يصدر عنها إلاّ معلول واحد:

أورد ابن جني في باب "التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين" يقول: " ...فمن ذلك قولهم: مررت بزيد وما كان نحوه مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي الفعل، فمن وجه يعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصولة له... فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل، وأمّا وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب."[9]

علل ابن جني هنا للحروف التي يتعدّى بها الفعل كالباء في قولك: " مررت بزيد"، ففي رأيه هي جزء من الفعل كهمزة التعدية ونحوها، وهي جزء من الاسم لأنها مع الاسم في موضع نصب، يفهم من هذا أن المعنيين المختلفين لا يعلل لهما إلاّ بعلتين مختلفتين، فلا يجوز في رأيه، أن يعلل بعلة واحدة لمعنيين مختلفين، وهذا الكلام في معناه البعيد انعكاس لتصور اعتقادي خالف فيه المعتزلةُ، وابن جني على مذهبهم، الأشاعرةَ، يقول الرازي: " العلة الواحدة يجوز أن يصدر عنها أكثر من معلول واحد عندنا(يقصد الأشاعرة)، خلافا للفلاسفة والمعتزلة"[10]، فالمعتزلة يرون أن العلة الواحدة لا يصدر عنها إلاّ معلول واحد، بخلاف الأشاعرة الذين يرون بجواز استناد آثار متعددة إلى مؤثر واحد بسيط، كاستناد جميع الممكنات إلى الله سبحانه.[11]

- لا يكون الشيء علة نفسه:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ردّ ابن جنّي على المبرّد عندما علّل لسكون اللام في مثل " ضَرَبْنَ " و " ضَرَبْتُ " مع تحريك الضمير، يقول: " ...لكن ما أجازه أبو العباس وذهب إليه من تسكين اللام لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللام، شنيع الظاهر... ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك، كان من أن يكون علة علته أبعد."[12]

إنّ رفض ابن جني لتعليل المبرد إنما يقوم على أساس كلامي محض، فمن قواعد المشتغلين بعلم الكلام أنّ الشيء لا يكون علة نفسه، وقد أشار إلى هذا التفتزاني عندما تناول قضية التسلسل[13] وعلاقتها بالعلة بحيث لا يصح أن تكون علة مجموعِ السلسلة هي السلسلة نفسها، يقول: " لو ترتبت سلسلة الممكنات لا إلى نهاية لاحتاجت إلى علة، وهي لا يجوز أن يكون نفسها ولا بعضها لاستحالة كون الشيء علةً لنفسه ولعلله."[14]

وشبيه بالمسألة السابقة ما أورده الأشموني عندما فرق بين المفعول المطلق والمفعول لأجله، فالأول من أغراضه التأكيد، أما الثاني فيؤتى به للتعليل، فلا يجوز أن يكون "إحسانًا" في قولك: " أحسنت إليه إحسانًا" مفعولاً لأجله؛ لأنّ إحسانًا لا تصلح أن تكون علة للفعل لأنّ الشيء لا يعلل بنفسه.[15] ويؤكّد هذا الصبان في حاشيته على كلام الأشموني مستدلاً بكلام الرضي الاستراباذي في مثل قولك: " ضربته تأديبًا "، يقول: " بقي أنّ التأديب هو الضرب كما صرّح به الرضيّ[16]، فلا يصحّ أن يكون علّةً للضرب لأنّ الشيء لا يكون علة نفسه."[17]

3-1 نظرية العامل:

إذا كان القياس هو الأساس الذي قام عليه النحو العربي، فإنّ العامل هو حجر الزاوية فيه، والقول بالعامل قديم قدم النحو العربي، أصيل فيه، وإن الآراء التي تربط العامل في النحو العربي بثقافة اليونان والسريان آراء تقوم على أدلة لا تثبت بحال[18]. لكنّ الأمر المسلّم به في هذا الباب أنّ النحو العربي في حدّ ذاته لم يكن بمعزل عن الثقافة الإسلامية التي نشأ وازدهر في رحابها، شأنه في ذلك شان علوم النحو لدى الحضارات الأخرى[19]، لذلك فالمعتقد السائد لدى النحاة المسلمين، وهم أصلاء في بيئتهم وثقافتهم، أنّ حوادث الكون صغيرها وكبيرها، خفيّها وظاهرها، تحكمها قوانين ثابتة ونواميس لا تتغير، والآيات التي تشير إلى ذلك في القرآن الكريم كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ **فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَبْدِيلاً وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَحْوِيلاً** ﴾ [فاطر 43] وقوله سبحانه: ﴿ **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾ [القمر 49]

ومن العلوم التي عاصرها النحاة وأشربوا بها علم الكلام الذي يبحث في مسائل العقيدة المختلفة ومنها أحكام الموجودات، فكل حادث لا بد له من محدث، وكل فعل لا بد له من فاعل، وكل أثر لا بد له من مؤثر، وهكذا كان لهذه القوانين الأولية انعكاس على الفكر النحوي لدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العرب، فقالوا: إنّ كل معمول لا بد له من عامل، وكل فعل لا بد له من فاعل، فكل الظواهر الإعرابية إنما ترجع إلى شيء يسمى العامل[20]، فهذا ابن هشام يعرّفُ الإعراب بقوله: " الإعراب هو أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"[21].

فنظرية العامل في النحو العربي نظرية أصيلة، وهي مدينة في وجودها للثقافة الإسلامية بوجه عام، والعقيدة الإسلامية بشكل خاص، ولما عزم النحاة على تطبيق هذه النظرية احتاجوا إلى منهج ونمط في التفكير، مع ضوابط وقوانين، فوجدوا في متناولهم علم الكلام، وهو العلم المتخصص في بحوث العقيدة الإسلامية أساسًا، مستفيدًا مما في الفلسفة والمنطق من آليات البحث والتمحيص.

إنّ تطبيقات نظرية العامل في الدرس النحوي كانت في أول عهدها أقرب إلى البحث اللغوي الخالص، خصوصًا ما قبل عصر سيبويه، فهذا عيسى ابن عمر الثقفي يبحث في عامل الرفع في قولك: " ادخُلُوا الأولُ فالأولُ" بدلاً من نصبها على الحال، فيجيب بأنها رفعت على تقدير فعل، أي لِيدخل الأولُ فالأولُ"[22]، أما الخليل فيرى في أن اسم إنّ منصوبٌ بها لشبهها بالفعل غير أنها أقل مرتبة منه؛ إذْ لا يجوز تقدم خبرها على اسمها[23] ناهيك عن أن يتقدم خبرها عليها مع اسمها.

أما بعد سيبويه فقد شابه البحثُ النحوي البحثَ الكلامي، إن لم نقل التحم به، وهذه بعض النماذج:

- العامل سابق للمعمول:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في كلٍّ من المبتدأ والخبر، فذهب جمهور البصريين إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبرَ مرفوع بالمبتدأ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، فكل منهما عامل في صاحبه لحاجة كلٍّ منهما إلى الآخر.

يردّ الأنباري على كلام الكوفيين من وجهين:

أولهما أنّ هذا لا يصح لأنّ العامل سبيله أن يقدّر قبل المعمول، وهذا يعني أنّ كل واحد منهما لا بدّ أن يكون قبل الآخر، وذلك محال وما يؤدي إلى المحال محال.

ثاني الوجهين أن العامل في الشيء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل[24].

واضح جدّا أن الأنباري بنى ردّه على الكوفيين على قواعد كلامية معروفة هي أن المحدِثَ سابق لحدثه، والفاعل سابق لفعله، معنى ذلك أنّ مرتبة العامل مقدمة على مرتبة المعمول، وهو ما يؤكّده علماء العقيدة بانّ العالَمَ مُحدَثٌ والله سبحانه مُحدِثٌ له، ووجود الله في ذاته أزلي.[25]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- لا يعمل عاملان في معمول واحد:

بنى النحاة على هذه القاعدة باب التنازع، واختلف البصريون والكوفيون في الإعمال، فذهب البصريون إلى إعمال الثاني لقربه، بينما ذهب الكوفيون إلى إعمال الأول لسبقه[26]، بينما ذهب الفراء من الكوفيين في ما حققه الرضي عنه، أنه يجيز إعمال العاملين في المتنازع، ثم يعلق بعد ذلك الرضي على رأي الفراء قائلاً: " لكنّ اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يُجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية."[27]

ينبه الرضي هنا إلى فساد رأي الفراء باستعمال أدوات الكلاميين ومصطلحاتهم، فالمؤثر والأثر عند الكلاميين يقابلهما العامل والمعمول عند النحاة.

- لا يجوز أن يكون العامل عدمًا:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في الفعل المضارع، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة[28]، ورُدَّ على الكوفيين بأن التجرد من عوامل النصب والجزم عدميّ، والرفع وجودي والعدمي لا يكون علَّةً للوجودي،[29]معنى ذلك أنه إذا كان العدمي لا يصلح أن يكون علّة للوجوديّ، فاستحالة كونه عاملاً فيه من باب أولى.

- لا يجوز أن يكون العامل عاملا ومعمولا في الوقت نفسه:

جاء في الكتاب لسيبويه: " لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب: "اضربْكَ" ولا "اقتلْك" ولا "ضربتُكَ"، لما كان المخاطب فاعلاً وجعلت مفعوله نفسه، قبُح ذلك"[30]، يقصد سيبويه أن الضمير الفاعل في فعل الأمر وغيره المسند إلى المخاطب واجب الاستتار، يشرح السيرافي قبح هذا الاستعمال اللغوي فيقول: "لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعله وأخرجه من العدم إلى الوجود نحو خلق الله للأشياء ... لأنه لا بد من أن يكون الفاعل موجودًا قبل وجود المفعول."[31]

لم يكتفِ السيرافي بما جاء على لسان سيبويه من أنّ هذا الاستعمال قبيح تمجه لغة العرب، وإنما ربط ذلك بأمور اعتقادية تتعلق بالحق سبحانه خالق الكائنات، فوجوده قبل وجودها، وهو الذي خلق الكائنات أي أوجدها من عدم دون مثال سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- أثر العقيدة الإسلامية في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية:

من المسلّم به أنّ أحكام النحو استنبطت من كلام العرب لحفظ لغة القرآن من اللحن، والقرآن الكريم نزل بلغة العرب، والآية القرآنية الكريمة عندما توافق القاعدة النحوية، فإنّ الآية في ذلك تعمل على تقوية القاعدة وترسيخها وتثبيتها، غير أن ذلك ليس مع كل آي القرآن، فكم من آية خالفت صريح الحكم النحوي المبني على الفصيح من كلام العرب، والأمثلة على ذلك كثيرة ومشهورة، منها قوله تعالى:﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه 63] ، وهذا الذي جعل عائشة ﵂ وهي القرشية الخبيرة بكلام العرب، عندما سئلت عن الآية تقول: " هذا خطأ من الكاتب[32]"، ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا**﴾ [الأنبياء3] ،ومثلها قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ** ﴾ [المائدة 71] وهكذا.

لسنا هنا في مقام عرض الآيات القرآنية المخالفة للمطّرد من قواعد النحو، ولكننا نركز ههنا على آي العقيدة، فكم من آية تشي بما يجب أن تكون عليه عقيدة المسلم، ولكنها في الوقت نفسه تخالف المطّرد من قواعد النحو، فيقع النحاة بين اختيارين: إمّا عقيدة صحيحة وقاعدة مستثناة، أو قاعدة مطّردة وعقيدة فيها دَخَن أو باطلة من أساسها، ومن المؤكد أنهم يختارون الوجه الأول، وهذه أمثلة:

- قوله تعالى: ﴿ **بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** ﴾ [البقرة 117]

الشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ ﴾ قرأها السبعة بالرفع إلاّ ابن عامر فإنه قرأها بالنصب ﴿فَيَكُونَ﴾، فأمّا قراءة الرفع فكان توجيهها من وجهين:

- الفاء فيها استئنافية و "يكونُ" خبر لمحذوف، والتقدير " فهو يكون".
- الفاء فيها عاطفة، حيث عطفت "يكون" على ما قبلها "يقولُ"[33]

أمّا قراءة النصب فهناك من أقرّها وهناك من ردَّها:

- أما الذي أقرَّها فقد حكم بالظاهر، ظاهر اللفظ، وهذا منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع نصوص العقيدة، وعليه فالأمر حقيقي، ولا يجوز إحالة الظاهر إلى الباطن من التأويل بغير برهان[34]، فالفعل المضارع منصوب بـ "أنْ" مضمرة وجوبًا بعد الفاء لأنَّه مسبوق بطلب هو"كنْ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وأمّا الذي ردّ قراءة النصب فقد عدَّ الأمر ليس حقيقيًّا، وراح يبحث في مسائل اعتقادية أخرى، يقول أبو حيان الأندلسي: " ظاهر الآية يدل على أن الله تعالى إذا أراد إحداث شيء قال له: كُنْ ... لكنّ دليل العقل صدَّ عن اعتقاد مخاطبة المعدوم، وصدَّ عن أن يكون الله تعالى محلاً للحوادث لأنَّ لفظة "كُنْ" محدثة... فلا خطاب ولا قول لفظيا، وإنما ذلك عبارة عن سرعة الإيجاد."[35]

خلاصة هذا الرأي أن الأمر في "كُنْ" ليس أمرًا على حقيقته إنما هو خبر جاء على صيغة الأمر مثله في ذلك مثل التعجب بصيغة "أفعل به"، وما دام الأمر كذلك لم ينتصب في جوابه بالفاء إلاّ لضرورة، كما أنّ من شرط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منهما شرط وجزاء، نحو: ائْتني فأكرمَك، تقديره: إن أتيتَني أكرمتُك، وههنا لا يصح ذلك.[36]

- قوله تعالى: ﴿ **أَأَمِنتُم مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ** ﴾[الملك 16]

تضمنت الآية تهديدًا للكفرة بقوله: " هل أمنتم الله أن يخسف بكم الأرض"، و" الله" هو المشار إليه بقوله سبحانه: ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾،

وحرف الجر"في" يعني عند النحاة الظرفية مكانًا وزمانًا، وقد يتضمن معان أخرى: كـ"على"، أو "مع"، أو "مِن"، أو "إلى"، أو "التعليل" أو "المقايسة"."[37]

فما المعنى الذي تضمنته "في" في الآية الكريمة؟

لا يمكن أن تتضمن "في" معنى الظرفية لأنّ الله سبحانه ليس بمتحيز في جهة، والتقدير: " من في السماء ملكوته"، وخصّ السماء بالذكر لأنها مسكن ملائكته وثَمَّ عرشه وكرسيه واللوح المحفوظ، وقيل "مَنْ" على حذف مضاف، أي: خالقُ من في السماء، وقيل المراد بـ "مَنْ" هم الملائكة، ومنهم جبريل المكلف بالخسف، وقيل "مَنْ" بمعنى "عَلَى" لكنه علُوّ قهر وقدرة لا عُلوّ مكان.[38]

وإذا عللنا اختلاف التقديرات لقوله تعالى: ﴿ مَن فِي السَّمَاءِ ﴾ لوجدنا أنّ الأمر عندما يتعلّق بالحق سبحانه فإنّه تعالى منزه عن الظرفية، ولذلك ينأى النحاة بـ "في" أن يكون لها هذا المعنى في السياق، ولو تضمنت معنى "على"، ولذلك يجنحون إلى تأويلات تقبلها الصناعة النحوية، وفي الوقت نفسه تُبعد "في" من أن تتضمن معنى الظرفية؛ لأنّ الأمر يتعلق به عز وجل.

- قوله تعالى: ﴿ **فَآمِنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ** ﴾ [النساء 171]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا خلاف بين القراء في قراءتها، فكلهم قرأها بالرفع ﴿ **وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ** ﴾، وكذلك النحاة اتفقوا على رفعها، لكنهم اختلفوا في تقدير المحذوف، فذهب بعضهم إلى أنّ المحذوف " الأربابُ "[39]، وذهب آخر إلى أنّ المحذوف المبتدأ وخبره مقدم والتقدير" لنا آلهةٌ " ، و"ثلاثةٌ " صفة للمبتدأ.[40]

والملاحظ أنّ الخلاف في المحذوف مردُّه إلى أساس اعتقادي، إذ نفي التثليث عن الآلهة لا يستلزم نفي التثنية، ولذلك فتقدير المحذوف " لنا آلهةٌ " يجعل المنهي عنه هو ما ادعوه بألسنتهم لا ادعاء التثليث فحسب.

- قوله تعالى: :﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾ [الشورى 11]

من بديهيات العقيدة في الإسلام أنّ الله سبحانه منزه عن أن يكون له مثل أو ندّ.[41]

هذا هو المعنى الذي توحي به الآية الكريمة، لكن الذي لفت الانتباه في الآية هو هذه الكاف، أهي للتشبيه، بالنظر إلى معناها الأصلي، أم لغرض آخر؟

إن كانت للتشبيه، فالمعنى يناقض عقيدة التوحيد، حيث يصبح معنى الآية:

" ليس مِثْلَ مِثْلِهِ شيء"؛ لأن من قال هذا فقد أثبت المِثْل لله، والله سبحانه منزه عن ذلك.[42] لذلك ذهب علماء اللغة في إعرابها مذاهب شتى، فهي عند قوم زائدة[43]، وعند آخرين أن الزائد ليس الكاف، وإنما "مِثْل"[44]، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا**﴾ [البقرة 137]

أو كقول أوس بن حجر: (من المتقارب)

وَقَتْلَى كَمِثْلِ جُذُوعِ النَّخِيلِ تَغَشَّاهُمُ مَطَرٌ مُنْهَمِرْ[45]

أي: كجذوع النخيل.

وقول رابع هو أنّ العرب إذا أرادت المبالغة في نفي الوصف عن المخاطب قالوا: مثْلُك لا يفعل كذا

ومنه قول قيس بن الملوح: (من الطويل)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عَلَى مِثْلِ لَيْلَى يَقْتُلُ المَرْءُ نَفْسَهُ وَإِنْ بَاتَ مِنْ لَيْلَى عَلَى اليَأْسِ طَاوِيَا[46]

والخلاصة مما سبق أنّ الكاف في الآية الكريمة صلة جيء بها للتأكيد، وهذا معهود في كلام العرب، والقول بعدم الزيادة يوقع في محظور من محظورات العقيدة كما بيّنا، وللشيخ السمين الحلبي (756هـ) تعليق لطيف على كلام أبي البقاء العكبري (616هـ) بخصوص هذه المسألة، يقول أبو البقاء: " ولو لم تكن زائدة لأفضى ذلك إلى المحال، إذْ كان يكون المعنى: أنّ له مثْلاً، وليس لمثله مثْلٌ، وفي ذلك تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل فلمثله مثل وهو هو، مع أنّ إثبات المِثْل لله تعالى محال[47]." يقول الحلبي: "وهذه طريقة غريبة في تقرير الزيادة، وهي طريقة حسنة فيها حسن صناعة".[48]

خاتمة:

يتبين لنا مما سبق أن النحو العربي في كثير من مسائله كان بمثابة المرآة التي انعكست عليها ثقافة العصر، ومن عناصر هذه الثقافة علم الكلام وعلم العقيدة، حتى إن النحويين خرجوا في بعض المسائل عن الطبيعة اللغوية للدرس النحوي إلى مجالات أخرى غير لغوية، ولهذا يمكن تسجيل النتائج الآتية:

- النحو العربي في نشأته وتطوره مدين إلى عناصر ثقافية أخرى تبنّاها النحاة، ولم يفكروا في التخلص منها؛ مما يجعل الدعوة إلى نحو عربي خالٍ من أي أثر كلامي أو اعتقاديٍّ ضربٌ شبيه بالمستحيل.
- التحام النحو العربي بقضايا العقيدة الإسلامية، وآليات التفكير الكلامي، تؤكد أن هذا العلم كان في خدمة لغة الإسلام وعقيدة الإسلام، وهذه خصوصية من خصوصياته تميّز بها عن نحو اللغات الأخرى.
- إنّ الكشف عن أثر العقيدة الإسلامية وعلم الكلام في النحو العربي لا يتأتى إلاّ في مستويات البحث العميق، وهذا يرد على القول بأنّ صعوبة النحو العربي مردّها إلى امتزاجه بالعقيدة الإسلامية وعلم الكلام، فهذا الأثر لا يظهر في المستويات الدنيا من البحث النحوي؛ مما يجعل القاعدة النحوية سهلة ميسورة للمبتدئين، أما ما فوق ذلك فللباحثين المتخصصين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

في ختام هذا البحث يمكن أن نخرج بالتوصيات الآتية:

- علاقة النحو العربي بالعقيدة الإسلامية وعلم الكلام علاقة وطيدة فيها ما يخدم النحو بشكل مباشر وفيها ما هو ضرب من الترف الفكري، وعليه فتمييز هذا من ذاك يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث العميق.
- إن البحوث النحوية المعمقة لا تؤتي أُكلها إلا إذا كان الباحث على دراية كافية بعلم العقيدة الإسلامية ومعها علم الكلام والمنطق؛ لذلك يطلب من الدارسين في هذا المستوى من البحث النحوي أن لا يغفلوا عن طلب هذا اللون من الثقافة العربية الإسلامية.

الهوامش:

[1] – ابن جني(392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت)، 35/1

[2] – ياقوت الحموي(626هـ) , معجم الأدباء , تحقيق: إحسان عباس , دار الغرب الإسلامي , بيروت , لبنان , ط 1, 1993, 13/ 169

[3] – محمد بن سليمان الكافيجي(879هـ)، المختصر في علم الأثر، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1407هـ، ص114

[4] – ينظر: مصطفى أحمد بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، دار البصائر، القاهرة، ط1، 1433هـ/ 2012م، ص 90، 91

[5] – ينظر نفسه ، 97، 98

[6] – أبو البركات عبد الرحمن الأنباري(577هـ)، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1391هـ/ 1971م، ص 84

[7] – الأنباري، لمع الأدلة، الصفحة نفسها.

[8] – ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي،دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص 108 وما بعدها.

[9] – ابن جني، الخصائص، 1/ 342

[10] – فخر الدين محمد بن عمر الرازي (606هـ)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، المطبعة الحسينية، القاهرة، مصر، (د.ت) ص 105

[11] – ينظر: مصطفى أحمد بخيت، أثر العقيدة الإسلامية وعلم الكلام في النحو العربي، ص243، 244

[12] – ابن جني، الخصائص، 1/ 185

[13] – التسلسل مفهوم يرتبط بالحق سبحانه فهو واجب الوجود وليس ممكن الوجود، بحيث لو كان ممكن الوجود لتساوى مع سائر الكائنات، ووجود الكائنات الممكن يقوم على تسلسل لا نهائي في الماضي والمستقبل. ينظر في تعريف التسلسل:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علي بن محمد الجرجاني(489هـ)، التعريفات، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ، 1983، ص57

14 – سعد الدين مسعود بن عمرالتفتزاني، شرح العقائد النسفية، تحقيق: علي كمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، ص116

15 – ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان(1206هـ) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/ 1997م، 2/ 180، 181

16 – الرضي الاستراباذي(686هـ)، شرح الرضي على الكافية، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، 1/ 510

17 – الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 2/ 181

18 – ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، (دراسة تأصيلية وتركيبية) (دون دار طبع)، ط1، 1425هـ/ 2004م، ص 154 وما بعدها

19 – ينظر: مصطفى أحمد بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ص 259

20 – ينظر: المرجع نفسه، ص260

21 – ابن هشام الأنصاري(761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د،ت) ص41

22 – ينظر: أبو عثمان عمرو بن قنبرسيبويه(180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م، 398/1

23 – ينظر: المصدر السابق، 2/ 131

24 – ينظر، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/ 2003، ص 38، 40، 41

25 –ينظر، التفتزاني، شرح العقائد النسفية، ص 40، 47، 59

26 – ينظر، الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 1/ 204

27 – نفسه، 1/ 206

28 – ينظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، 2/ 448

29 – الصبان، حاشية الصبّان ، 3/ 406

30 – سيبويه، الكتاب، 2/ 366

31 – أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008

32 – أبو زكريا يحي بن زياد الفراء(207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، ط3 ، بيروت، 1402هـ / 1983 م، 2/ 183

33 – ينظر: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد(403هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (د.ت) ص111

34 – ينظر: محمد بن جريرالطبري(310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/ 2000، 2/ 547

35 – أبو حيان الأندلسي(745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط) 1420هـ 1/ 585

36 – ينظر: السمين الحلبي(756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد خرّاط، دار القلم، دمشق، (د.ت)، 2/ 89، 90

37 – ينظر: جلال الدين السيوطي(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت) 2/ 447

38 – ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، 10/ 226، 227

39 – ينظر: تفسير الطبري، 9/ 422، 423 و أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 4/ 131

40 – ينظر:محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سوريا، ط4، 1415هـ ، 2/ 391

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

41 – ينظر: عبد الرحمن البراك، شرح العقيدة الطحاوية، إعداد: عبد الرحمن السديس، دار التدمرية، ط2 ، 1429هـ/ 2008 ، ص 30

42 – ينظر: أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، 4/ 395

43 – ينظر: تفسير الطبري، 21/ 509

44 – ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي(671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، 16/ 008

45 – البيت في الديوان هكذا:

وَقَتْلَى كَمِثْلِ جُذُوعِ النَّخِيلِ تَغَشَّاهُمُ مُسْبِلٌ مُنْهَمِرْ

أوس بن حجر، الديوان، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ط) 1400هـ/ 1980م، ص30

46 – قيس بن الملوح، الديوان، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/ 2000م، ص 57

47 – في الأصل: " ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى الحال" . ينظر:

أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1389هـ/ 1970م، 2/ 224

48 – أبو العباس شهاب الدين ، المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم دمشق، (د.ت) (د.ط)، 9/ 545

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com